أبرق المركز العربي للتخطيط البديل ومركز عدالة بإسم اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية برسالة اعتراض للجنة تخطيط وبناء البنى التحتية القطرية، يطالبانه فيها بتجميد مخطط תת"ל 90 א – الذي يهدف لنقل برك تحلية المياه من كريات اتا لتقوم على أراضٍ خاصة لأهالي شفاعمر والمنطقة، وتستنزف دونمات من مناطق نفوذ بلدات عربية مجاورة ومساحات معدة للبناء حسب الخارطة الشمولية لشفاعمر. بهذا، يضرّ المخطط بشكل كبير وتميزي واضح بحق الملكية الخاصة وبقدرة البلدات العربية على التوسّع، وبدون فحص البدائل بشكل صحيح – وهو الأمر الاخر الذي طالب به المركزان.

وقد أوضحت رسالة الإعتراض الاضرار التي يسببها مخطط تتال 90 أ، وأولها الضرر الذي ستتلقاه السلطات المحلية العربية المجاورة، التي تعاني أصلاً من محدودية بالأراضي، من وضع اجتماعي-اقتصادي ضعيف ومن كثافة سكانية عالية، على عكس بلدات يهودية مجاورة. كما وتحتمل البلدات العربية الضعيفة عبئ العديد من المخططات القطرية الأخرى: كالبنى التحتية للكهرباء، مناطق خضراء ومحميّات طبيعية، شوارع سريعة وكسّارات. كلّ هذه المشاريع تستحوذ على مناطق نفوذ البلدات العربية وتحدّ من إمكانياتها للتوسّع منذ عشرات السنين ومع ذلك يأتي تتال 90 أ "ليزيد الطّين بلة" متجاهلاً الواقع الصعب الذي تعيشه البلدت والبدائل التخطيطية المطروحة.

أبرزت الرسالة أيضاً الضرر الذي سيلحق بحق الملكية الشخصية، وبالتالي ضرب مصدر الدخل الذي يعتمد على الزراعة. فحسب المخطط، ستتم مصادرة دونمات من الاراضي الزراعية المسجّلة كملكية خاصة لمواطنين عرب، والمزمع ان تخدم كأرض للبناء حسب الخارطة الشمولية لشفاعمر. يمكن تفادي الضرر من خلال تخطيط برك التحلية وبناءها على أراضٍ الدولة (المسجل على اسمها 93% من الاراضي) بدلاً من نقل البرك على اراضٍ بملكية شخصية والمسّ بالأفراد والحقّ الدستوري بالملكيّة.

كما وتعترض الرسالة على الطريقة غير السليمة والتمييزية التي تمّت بها دراسة البدائل. فمثلاً: تشمل الخارطة الهيكلية لكريات اتا توسيعاً تخطيطياً لبرك التحلية، وقد خصّصت أراضٍ لذلك، بحيث يمكنها استيعاب كمّاً أكبراً من المياه. على الرغم من هذا، يفرض/يقترح مخطط تتال 90 أ نقل البرك لأراضٍ معدة للبناء بمنطقة نفوذ شفاعمر! الأمر البعيد كل البعد عن المنطق والتخطيط العادل.

ونهايةً، أوصى كل من المركزين: العربي للتخطيط البديل وعدالة من خلال الرسالة : تجميد اجراءات التخطيط وفحص النقاط التي طرحت بالرسالة بشكل معمق. كما وأوصيا على اختيار بدائل للتخطيط بحيث لا تقوم على أراضٍ بملكية شخصية، بل على الأراضي المسجلة على اسم الدولة والواقعة خارج مناطق نفوذ البلديات العربية.